

Distr.
GENERAL

A/49/291
2 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نص الاعلان الصادر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ عن الاتحاد الأوروبي
(المرفق).

وسأغدو ممتننا لو تكرمت بتعظيم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) جيرهارد هينز

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الإعلان الذي أصدره في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ رئيس الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد، بشأن العلاقات بين دول بحر البلطيق وروسيا

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي تم بين الرئيس ميري والرئيس يلتسين بشأن انسحاب القوات الروسية من استونيا اعتباراً من ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ تنفيذاً للالتزام المعرّب عنه في الفقرة ١٥ من الإعلان الذي اعتمد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقوّد في هلسنكي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢.

ويرحب أيضاً باعتماد برلمان لاتفيا قانون يتعلق بالجنسية في الأسبوع الماضي. ويرى الاتحاد أن هذا القانون يشكل أساساً جيداً للتقدم نحو دمج الأقليات الإثنية وتطوير العلاقات بين المجتمعات المحلية في لاتفيا. ويرحب الاتحاد بالقانون لأنّه يضع في الحسبان توصيات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وبداءات الاتحاد.

وهذان حدثان رئيسيان في تاريخ دول بحر البلطيق المستقلة. إذ أنهما سيساعدنا كثيراً على تقوية الأسس للتعاون المستقبلي فيما بين بلدان شمال شرق أوروبا بروح تسودها الثقة المتبادلة. وبذلك فهما يشكلان أيضاً مساهمة في توطيد الأمن والاستقرار في أوروبا بأسرها. ويعرب الاتحاد بوجه خاص عن تقديره للجهود التي بذلتها البلدان المعنية في الأيام القليلة الماضية لتحقيق هذه النتائج، إذ أنها أثبتت امكانية بلوغ الأهداف الرئيسية التي ظل المجتمع الدولي ينشدّها بشكل مكثف منذ زمن بعيد. إن الاتحاد على ثقة بأنّ هذا التطور الأخير، الذي يشكل أيضاً مساهمة قيمة في مبادرة الاتحاد لوضع ميثاق للاستقرار في أوروبا، سيضع أساساً قابلاً للاستمرار لاحراز مزيد من التقدم في جميع مجالات العلاقات بين روسيا ودول بحر البلطيق.

والبلدان التي وافقت على هذا البيان، وهي السويد وفنلندا والنمسا، مشتركة فيه.
